

وتمتع جميع أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي علاواتهم الدورية التالية في أول يناير ١٩٧٦ وفقا للقواعد الآتية :

- (أ) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت خلال سنة ١٩٧٥
 (ب) بحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار إليها في البدل السابق حتى آخر شهر ديسمبر ١٩٧٥ وتحتير كسور الشهر شهرا كاملا .
 (ج) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في البند السابق مقسومة على ١٢ .
 ٤ - تمنح العلاوة الدورية بالفئة المحددة قرين كل وظيفة ، فإذا وصل المرئى إلى بداية الربط للوظيفة الأعلى تمنح العلاوة بفئة الوظيفة الأعلى حتى ولو لم يتم الترقية لتلك الوظيفة بشرط عدم تجاوز نهاية ربط وظيفته .
 ٥ - يستحق بدل التمثيل الأصلي بالديوان العام المحدد قرين كل وظيفة في الجدول لكل من يصدر قرار من السلطة المختصة بتعيينه في إحدى الوظائف الواردة بالجدول أو ترقية إليها ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل الأصلي المقرر بالديوان العام وبدل التمثيل المخصص لشاغل وظائف الإدارة العليا الواردة بالجدول الملحق لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .
 و تمنح المنسوب فوق العادة الوزير المفوض الذى يحمل لقب سفير بموجب قرار من رئيس الجمهورية بدل تمثيل أصلى في الديوان العام وقدره ٥٠٠ جنيه سنويا .

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥

بتعديل دوائر اختصاص بعض المحاكم الابتدائية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يفصل قسم شرطة الواحات البحرية من دائرة اختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ويضم إلى دائرة اختصاص محكمة البحيرة الابتدائية .

ويفصل مركز وادى الطرون من دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية ويضم إلى دائرة اختصاص محكمة دمنهور الابتدائية .

وتفصل من دائرة اختصاص محكمة دمنهور الابتدائية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة كفر الشيخ الابتدائية القرى والعزب الآتية :

البحارية وعزبتها ، الكشايكية ، الحصنة ، عزبة السمران ، عزبة سعد شاهين ، عزبة السرى والطويل ، ريدعة ، الفلاوتة ، عزبة موسى ، البعراط ،

جدول المرتبات وبدل التمثيل الأصلي بالديوان العام

الوظيفة	الربط المالى للوظيفة	بدل التمثيل الأصلي بالديوان العام	الملاوة الدورية المستحقة
سفير بدرجة ممتاز	٢٠٠٠	٦٢٥	جنيه
سفير فوق العادة مفوض	١٦٠٠ - ١٨٠٠	٦٢٥	٧٥
مندوب فوق العادة / وزير مفوض	١٣٠٠ - ١٨٠٠	٣٩٠	٧٢
مستشار / قنصل من الدرجة الأولى	٩٦٠ - ١٤٤٠	٢٨٨	٦٠
سكرتير أول / قنصل من الدرجة الثانية	٧٢٠ - ١٤٤٠	٢١٦	٤٨
سكرتير ثان / قنصل مساعد	٥٤٠ - ١٤٤٠	١٦٢	٣٦
سكرتير ثالث / نائب قنصل	٤٨٠ - ٧٨٠	١٤٤	٣٦
ملحق	٣٠٠ - ٧٨٠	٩٩	٢٤

أحكام تطبيق

جدول المرتبات وبدل التمثيل الأصلي بالديوان العام

١ - تستحق الملاوة الدورية السنوية في أول يناير من كل عام ، وعند الترقية أو تعيين في إحدى الوظائف الواردة في الجدول تستحق الملاوة في أول يناير التالى لتاريخ مرور عام على الترقية أو تعيين ، وذلك كله بمراعاة ما نص عليه في البند (٣) .

٢ - ينتقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي إلى وظائف الجدول ، وترفع مرتبات من يقل مرتبه منهم في تاريخ نشر هذا القانون عن بداية ربط وظيفته إلى تلك البداية .

٣ - تعدل فئات الملاوات الدورية التى منحت لأعضاء السلكين في الفترة من أول يناير ١٩٧٥ وحتى تاريخ العمل بهذا القانون وفقا للفئات المقررة بالجدول المرفق ، وذلك دون صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ العمل به .

أما باقى الأعضاء الذين يستحقون علاواتهم بعد العمل بهذا القانون وحتى نهاية عام ١٩٧٥ فتعرف لهم في مواعيد استحقاقها السابقة على العمل بهذا القانون وذلك بالفئات الواردة بالجدول

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدرت به الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ (١٦ يولييه سنة ١٩٧٥)
أنور السادات

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١
بإنشاء هيئة عامة باسم "بنك ناصر الاجتماعي"

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ١١ من القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١
بإنشاء هيئة عامة باسم "بنك ناصر الاجتماعي" النص الآتي :

"مادة ١١ - تعنى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقع عليها وحدها عبء أدائها بما في ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر ، وكذلك الرسوم الجمركية وملحقاتها ، كما تعنى من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي تستحق على ما تؤديه الهيئة من معاشات وإعانات وقروض ، وحل الطلبات والشهادات والعقود المتعلقة بالهيئة .

كما تعنى جميع التوزيعات التي تجرمها الهيئة لأصحاب الودائع من الضرائب والرسوم ، وكذلك تعنى الشيكات والأعمال المصرفية التي تجرمها الهيئة من رسوم الدمغة " .

مادة ٢ - تضاف مادة جديدة برقم ١١ مكررا إلى القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المشار إليه نصها الآتي :

"مادة ١١ مكررا - لا يجوز الجز على الودائع الادخارية المودعة بالهيئة من أي شخص طبيعي حال حياة المودع أو بعد وفاته" .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدرت به الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ (١٦ يولييه سنة ١٩٧٥)
أنور السادات

الملاوح ، اليسرى ، الرابعة ، عزبة الوقف ، الحناينة ، عزبة المعدي ، عزبة الملاح وعبد شلبي والاعزبا ، الهردة وسيدى القوال ، الملاحة وبلا كوس وخير الله ، عزبة أم زينب ، خليج الجني والمنشر ، عزبة الرمل وأبو خشبة ، عزبة أبو هيكل والجامع والجزيرة الخضراء ، الشواهة ، برج مفيزل وعبد مرعي ، طابية البوظاز الشرقية .

مادة ٢ - جميع الدعاوى المنظورة أمام محاكم جنوب القاهرة والاسكندرية ودمنهور الابتدائية والتي أصبحت وفقا لأحكام المادة السابقة من اختصاص محاكم الجيزة أو دمنهور أو كفر الشيخ الابتدائية ، تحال إلى المحاكم الأخيرة بالحالة التي هي عليها ، ويستثنى من ذلك الدعاوى التي تمت فيها المرافعة وحجزت للنطاق بالحكم فيها .

مادة ٣ - تكون إحالة الدعاوى المبينة في المادة السابقة بأوامر مصدرها المحكمة المحلية من تلقاء نفسها للجلسات محددة بالمحكمة المحال إليها وبغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه أمر الإحالة مع تكليفه الحضور في المرافعة المحددة .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدرت به الجمهورية في ٧ رجب سنة ١٣٩٥ (١٦ يولييه سنة ١٩٧٥)
أنور السادات

قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، مادة جديدة برقم ٧٦ مكررا ، نصها الآتي :

"يعنى من الضريبة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا وغيرهم بالنسبة للأرباح الناتجة عن الكتب التي يتولون تأليفها والتي تطبع أصلها وتوزعها على الطلاب وفقا للنظم المقررة بالجامعات والمعاهد العليا" .